



تطبيق معيار التدقيق الدولي 570 لتحقيق فرض الإستمرارية باستخدام الوظيفة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، دراسة حالة شركة الاسمنت بسور الغزلان

The Application of the International Auditing Standard 570 to Achieve the Imposition of Continuity by Using the Predictive Function of Accounting Information, a case Study of the Cement Company SCSEG

د. رحيم سعيد*

مخبر السياسات التنموية و الدراسات الاستشرافية،

جامعة البويرة، الجزائر

s.rahim@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2021/12/16

تاريخ القبول: 2021/08/08

تاريخ الإرسال: 2020/12/01

ملخص:

تهدف الدراسة الى ابراز اهمية الوظيفة التنبؤية للمعلومات المحاسبية بالإعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي من اجل تحقيق فرض الإستمرارية من قبل المراجع الخارجي وفقا لارشادات معيار التدقيق الدولي 570 ، إذ أن المراجع مطالب أن يشير في تقريره إلى إمكانية إستمرار المؤسسة في نشاطها في المستقبل بغرض خدمة الأطراف ذات المصالح وفي مقدمتهم المساهمين والمقرضين، حيث يمكن للمراجع أن يحقق هذا الفرض من خلال تطبيق نماذج مُعدة خصيصا لهذا الغرض وعالية التنبؤ. وتوصل الباحث من خلال إستغلال البيانات المحاسبية الخاصة بشركة الإسمنت بسورالغزلان للفترة الممتدة من 2012 حتى 2020 إلى أن نماذج Kida و Sherod يتنبآن بقدرة المؤسسة على الاستمرار في المستقبل المنظور، وان سياستها التمويلية والاستثمارية مناسبة، وأن هذا الوضع يجعل المراجع الخارجي يعد تقريره بدون تحفظ حول استمراريته ولا يضطر الى تعديل خطته الخاصة بمراجعتها. **الكلمات المفتاحية:** وظيفة تنبؤية، إستمرارية، فشل مالي، معلومات محاسبية، معيار تدقيق دولي 570.

Abstract:

The study aims to highlight the importance of the predictive function of accounting information by relying on forecasting models of financial failure in order to achieve assumption continuity by the external auditor accordingly with ISA N° 570, as the auditor is required to indicate the institution's continuing in the future in order to serve Interested parties, such as shareholders and lenders, where the auditor can make this assumption through models specially prepared for this purpose and highly predictive. the researcher concluded, by exploiting the accounting information of the (scseg) company in SEG, that the models of Kida and Sherod predict the institution's ability to continue in the foreseeable future, and that its financing and investment policy is appropriate, and that this situation makes the external auditor prepare his report without reservation about its continuity and does not have to Modify his plan to review it.

Key Words: predictive function, continuity, financial failure, Accounting information, ISA 570.

JEL Classification: M42, M41.

*مرسل المقال: د.رحيم سعيد (s.rahim@univ-bouira.dz)



المقدمة:

يمثل موضوع استمرارية المؤسسة انشغالا وتحديا هاما للمسييرين، خاصة في ظل ظروف المنافسة وعدم التأكد، وتهم جميع الاطراف ذات العلاقة بها، وتفتقر استمرارية المؤسسة بتفوق آداءها المالي وتحقيقها لنتائج مرضية تعكسها عدة مؤشرات مالية وتشغيلية مثل المردودية والقيمة المضافة. ومن وجهة نظر المراجعة الخارجية، فإنّ معيار التدقيق الدولي 570 (isa570) يوجب على مراجع الحسابات ان يحقق فرض الإستمرارية في عملية المراجعة من خلال الاستفادة من الوظيفة التنبؤية للمحاسبة، وذلك بالاشارة في تقريره إلى إمكانية إستمرار (او عدم استمرار) المؤسسة في نشاطها مستقبلا، حيث توفر هذه الفرضية خدمة لأطراف مختلفة ويساعدتهم في قراراتهم الاستثمارية تجاه المؤسسة مستقبلا، ولتحقيق هذا الغرض، يلجأ المراجع الخارجي إلى توظيف الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية بإستخدامه لنماذج التنبؤ بالفشل المالي كنموذج Kida و Sherrod، ويتحقق ذلك عمليا بمقارنة قيمة (Z) لنموذج التنبؤ المتبّع مع قيمة (Z) للمؤسسة محل الدراسة، فاذا كان مؤشر المؤسسة اكبر من مؤشر النموذج، دلّ ذلك على ان المؤسسة قادرة على الاستمرار وبإمكانها تحقيق نتائج إيجابية في المستقبل، اما ان كان العكس فذلك يدل على ان المؤسسة تواجه صعوبات مالية وتشغيلية، وان وضعها المالي غير مريح وقد تتعرض للافلاس.

- إشكالية الدراسة: من خلال التقديم السابق، تتضح الإشكالية الرئيسية للبحث والتي يمكن صياغتها كما يلي:
- ما مدى ملائمة الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية للمدقق الخارجي بغرض تحقيق فرض الاستمرارية حول شركة الاسمنت بسورالغزلان (scseg) وفق ارشادات معيار التدقيق الدولي 570؟
- وتتفرع عن هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية التالية:
- ما المقصود بخاصية التنبؤ للمعلومات المحاسبية وما هي خصائصها الأخرى ؟
- ما المقصود بالإستمرارية، وما هي أهم مؤشراتها وما آثارها على كل من المحاسبة والتدقيق، ؟
- ما هي نتائج إسقاط نماذج التنبؤ بالفشل المالي على المؤسسة محل الدراسة، وكيف يكون تقرير المدقق حول استمراريته مستقبلا؟

- فرضيات الدراسة: يقوم البحث على فرضية أساسية واحدة هي:
- تمكن الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية المدقق الخارجي من تحقيق فرض الاستمرارية حول شركة الاسمنت بسورالغزلان وفق معيار التدقيق الدولي 570؟
- أهمية الدراسة: بالنظر الى مسؤولية مدقق الحسابات في تحقيق فرض الإستمرارية وفقا لمعيار التدقيق الدولي 570، وفي ظل الاستجابة لمتطلبات الإفصاح التي يفرضها النظام المحاسبي المالي، إزدادت أهمية الاعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي لما تتيحه من معلومات لفئات مختلفة تربطها مصالح مع المؤسسة الإقتصادية وتهتم بالتعرف على إمكانية استمرارها في المستقبل أو التنبؤ بإحتمال فشلها مما يساعدها على إتخاذ قراراتها الملائمة في الوقت المناسب، كما تكمن أهمية الموضوع في التعرف على مختلف المؤشرات المالية والتشغيلية الدالة على عدم القدرة على الإستمرار والتي يجب على المراجع الخارجي فحصها والتأكد منها اثناء قيامه بمهمة المراجعة.



- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى بلوغ الاهداف الاتية

-الاحاطة بالمفاهيم النظرية المتعلقة بالوظيفة التنبؤية للمعلومات المحاسبية و خصائصها الاخرى؛

-معرفة مضمون معيار التدقيق الدولي 570 ومختلف ارشاداته حول تحقيق فرض الاستمرارية لمؤسسة اقتصادية؛

-استغلال البيانات المحاسبية لاغراض التنبؤ من خلال تفرغها في نماذج معدة لهذا الغرض للحكم على امكانية استمرار مؤسسة ما في المستقبل و الاجراءات الاضافية اللازمة المراجعة.

-التعرف على نوع تقرير مدقق الحسابات في حالة وجود شكوك حول استمرار المؤسسة في المستقبل.

- **منهج الدراسة:** إتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي، وتم جمع بياناتها الاولى من القوائم المالية للمؤسسة المدروسة للفترة الممتدة من 2012 الى 2020، اما معلوماتها الثانوية فحصلت من المصادر الورقية و الالكترونية المختلفة والمناسبة للموضوع.

ونشير للقارئ انه تم في متن البحث استخدام المصطلحين المتناقضين الإستمرارية والفشل المالي لارتباطهما فيما بينهما وملءاتها للموضوع.

- الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي إلتقيناها، ولها علاقة بموضوعنا الحالي نذكر:

- دراسة (أحمد العمودي، 2000)، بعنوان "دور المدقق الخارجي في تقييم القدرة على الإستمرارية في الشركات المساهمة اليمنية" جامعة آل البيت، الأردن، وهي رسالة ماجستير هدفت الى توضيح مدى قدرة المدقق الخارجي في اليمن على اكتشاف المؤشرات الدالة على الشك في قدرة الشركة على الإستمرار، والإجراءات الإضافة الواجب إتخاذها في حالة ذلك. والتعرف على مدى انسجام آراء مدققي الحسابات والمدراء الماليين في الشركات المساهمة حول دور المدقق الخارجي في تقييم قدرة الشركة على الإستمرارية، وذلك من خلال دراسة عينه من (90) مدققاً و (63) مديراً مالياً. وبينت الدراسة أنّ مدقق الحسابات الخارجي في اليمن قادر على ملاحظة مؤشرات عدم القدرة على الإستمرار، والارشاد اليها بدرجة مرتفعة، حيث بلغت % 76.2 وأن القدرة على اكتشاف مؤشرات الشك تعدّ عاملاً مؤثراً في تقييم مبدأ الإستمرارية، أما فيما يتعلق بالإجراءات الواجب إتخاذها في حالة الشك في قدرة الشركة على الإستمرار، فكانت الاراء و الاقتراحات مختلفة بين مدققي الحسابات و المحللين الماليين.

2. دراسة (علي الذنيبات، 1991)، وهي رسالة ماجستير "دور المدقق الخارجي في تقويم القدرة على الإستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن" الجامعة الأردنية، الأردن، حيث هدفت إلى معرفة دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم قدرة الشركات المساهمة العامة في الأردن على الإستمرار. ومسؤوليته عن العوامل التي تؤثر على هذا الدور، حيث شملت الدراسة العينة مدققي حسابات و مدراء شركات ب 75 و 52 فرداً على الترتيب. وقد اظهرت الدراسة أنّ المدقق الخارجي في الأردن يستطيع تقويم قدرة الشركة المساهمة العامة على الإستمرار، وأنّه يُعدّ مسؤولاً عن هذا التقييم من وجهة نظر مدراء الشركات. كما تؤيد فئة مدراء الشركات رأي يُلزم المدقق بأمر قانوني بتقييم قدرة الشركة المساهمة العامة على الإستمرار.

و تختلف الدراسة الحالية عن سابقتها في النقاط الآتية:



- انھا تجرى على مؤسسة في البيئة الجزائرية أين يقوم المدقق بعملية وفق توجيهات المجلس الوطني للمحاسبة، وان الدراساتين السابقتين تمتا في كل من اليمن والاردن حسب توجيهات هيئات المحاسبة والمراجعة في البلدين.
- اختلاف طريقة جمع البيانات، فالدراسات السابقة تمت عن طريق استبيانات، أما الدراسة الحالية فتعتمد على دراسة حالة شركة اقتصادية جزائرية عن طريق افراغ بياناتها المحاسبية في نماذج التنبؤ بالفشل (الإلستمارية) المتبعة، و مقارنة النتائج فيما بينها.

I. المعلومة المحاسبية وخصائصها:

تضمن المحاسبة وضائف مختلفة للأطراف المهتمة بمستقبل المؤسسة والمستخدمين لقوائمها و تقاريرها المالية، ويرتبط ذلك بتوفير معلومات ذات جودة، ضرورة ومهمة وفق احتياجاتهم منها، فالمعلومة المحاسبية اداة رئيسية للمؤسسة لاتصالها مع عالمها الخارجي.

1. مفهوم المعلومة المحاسبية:

تعبر المعلومات المحاسبية عن "البيانات التي يمكن ان تغير من تقديرات متخذ القرار" (صلاح الدين مبارك، 2005)، كما تعني "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي يتم معالجتها أو التقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا" (سفير محمد، 2008). وعليه فالبيانات هي مدخلات أولية لإنتاج معلومات يحتاجها مستخدمها النهائي سواء كان داخلي أو خارجي و يتخذ عليها قراره. ولكي تكسب المعلومة المحاسبية ثقة مستعملها يشترط أن تعالج وفقا للقواعد والمبادئ المتعارف عليها محاسبيا، و ان تكون ذات جودة وملائمة لكل الاطراف المهتمة بأمر المؤسسة.

2. خواص المعلومة المحاسبية:

للمعلومة المحاسبية مجموعة من الخصائص حددها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و وميّز بين خصائص رئيسية و أخرى ثانوية

1.2. الخصائص الرئيسية للمعلومة المحاسبية: تتعلق بخاصيتين اثنتين هما الملاءمة والموثوقية، حيث تدل الملائمة على ارتباط المعلومة بالعمل أو الاستخدام الذي أعدت من أجله (خيرت ضيف و اخرون، 1981)، وحتى تكون المعلومة ملائمة يجب أن تتصف بمايلي (رضوان حلوة حنان و اخرون، 2004):

- أن تكون المعلومة تتميز بقدرة تنبؤية لكي تساعد متخذ القرار على تحسين احتمالاته في التوصل الى تنبؤات صادقة عن نتائج الاحداث.
- أن تحصل المعلومة في الوقت المناسب لتعظيم الفائدة منها؛

- أن تكون المعلومة قابلة للتحقق وذلك عن طريق الرقابة والتقييم والتغذية العكسية، أي أن فحص المعلومة باستخدام نفس الأساليب من قبل عدة مراجعين يؤدي إلى نفس النتائج، كما يجب أن تكون قابلة للفهم بشكل مباشر عن طريق عرضها بشكل مبسط و استبعاد التعقيد في تقديمها (وصفي عبد الفتاح ابو المكارم، 2004).
اما خاصية الموثوقية فتعكس درجة إطمئنان مستخدم المعلومة المحاسبية واعتماده عليها كأساس لإتخاذ قراراته ، ولكي تتوفر هذه الخاصية يجب أن تتميز المعلومة (زياد هاشم السقا، 2011) بالصدق في التعبير، أي خالية من الأخطاء الجوهرية وتُظهر الصورة الصادقة للعمليات والاحداث. و ان تكون حيادية غير متحيزة، لا يُنتظر منها التأثير المسبق على متخذ القرار و توجيهه، وان تخدم مصلحة جميع الفئات. كما يجب ان تكون موضوعية، أي خالية من الإعتبارات الشخصية للقائمين على إعدادها عرضها.

1.2. الخصائص الثانوية للمعلومة المحاسبية: وتعلق بخاصيتي الثبات و قابلية المقارنة (زياد هاشم السقا، 2011). فالثبات يدل على استخدام نفس طرق واساليب القياس و توصيل المعلومات من فترة الى أخرى، وإذا حدث تغيير في ذلك يجب التنويه اليه لكي يؤخذ بنظر الإعتبار من قبل المستخدم. أما قابلية المقارنة فتعني ان المعلومة المحاسبية صالحة لاجراء مقارنة بين فترات النشاط أو بين مؤسسات من نفس القطاع لفهم تطور واتجاه وضعها المالي ، وكلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة.

II. ماهية فرض الإستمرارية و مؤشراتهما:

تنشأ المؤسسة الإقتصادية بغرض ممارسة نشاطها لفترة غير محددة من الزمن، وعليه فان قوائمها المالية يتم اعدادها على أساس مجموعة من الفروض الأساسية أهمها فرض الإستمرارية، و هو مصطلح يرتبط به معنى محاسبي واخر بعلاقة بالتدقيق، وللاستمرارية مؤشرات مالية وتشغيلية متعددة وتستفيد منها عدة اطراف.

1. الإستمرارية في المحاسبة والتدقيق:

بعد ظهور مخالفات مالية ومحاسبية جوهرية فشل مدققوا الحسابات في إكتشافها أصدرت لجنة معايير المراجعة الدولية معيار التدقيق الدولي رقم 570 الخاص بفرض الإستمرارية.

1.1. الإستمرارية من منظور المحاسبة: يتم إعداد القوائم المالية للمؤسسة بافتراض أنها مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل، وذلك بعد فترة اثني عشر شهرا من تاريخ نهاية السنة المالية الحالية، وليس للمؤسسة النية للتصفية في الأجل المنظور. أي يتم تسجيل عناصر ميزانيتها على أساس أنها قادرة على تحقيق قيم اصولها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها العادى (حواس صلاح، 2008). أي أن حياة المؤسسة سوف تستمر لوقت طويل يكفي لتحقيق خططها وتعهداتها و أنشطتها المختلفة، وأنه لا يتوقع تصفيتها في المستقبل المنظور، ويوفر هذا الفرض استقرارا لكل الأطراف التي تتعامل مع المنشأة (حسن دنيا زين العابدين حسن، 2003). ووفقا لهذا الفرض، فان نشاط المؤسسة لا يتم ربطه بعمر ملاكها، وعليه تُعد ميزانيتها في نهاية كل فترة مالية، وذلك ما لم تظهر قرينة أو شك في



عدم ملائمة هذا الفرض، إذ في حال ظهور أي شك في صحة هذا الفرض يتوجب حينئذ إعداد ميزانية تصفية بدلاً من ميزانية الإستمرارية (مطر محمد، 2007)، فاستمرارية المؤسسة تنتهي بتصفيتهما أو بدمجها بأخرى.

أ. آثار فرض الإستمرارية في الفكر المحاسبي: للاستمرارية آثار مهمة على الفكر والعمل المحاسبيين، فهي تشكل أساساً لأغلب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي تُستخدم في إعداد القوائم المالية، ويُعتمد عليها من طرف جهات مختلفة في إتخاذ قراراتها، فعلى سبيل المثال نجد أنها مرتبطة بمبدأ التكلفة التاريخية وتصنيف عناصر الميزانية على أساس السيولة للأصول وعلى الاستحقاق للخصوم، ومن بين هذه الآثار نذكر أيضاً (الخدّاش حسام الدين مصطفى، 2010):

- يوفر فرض الإستمرارية الأساس المنطقي لاستهلاك الأصول، وتسجيل المصروفات المدفوعة مقدماً، والمنافع الإقتصادية المتوقعة الحصول عليها مستقبلاً؛
- كذلك يترتب على فرض الإستمرارية تبويب الأصول والالتزامات إلى طويلة وقصيرة الأجل، إذ أنه في حالة عدم تطبيق مفهوم الإستمرار فإن هذا التطبيق سوف يفقد أهميته، ويكون الأساس المناسب لتبويب تلك الأصول والالتزامات هو أولوية التخلص منها.

2.1. الإستمرارية من منظور التدقيق: في ظل المشاكل المالية وغير المالية التي تحيط بمناخ النشاط الإقتصادي للمؤسسة وفي ظل ظروف عدم التأكد، فإن ابداء المدقق رأيه حول قدرة المؤسسة على الإستمرارية في نشاطها خلال المستقبل المنظور، أو كشف وجود ما يعيق قدرتها على الإستمرارية صار مطلوباً، ويفرض هذا على مدقق الحسابات ان يجمع ما يحتاجه ويكفيه من معلومات مالية وغير مالية للتنبؤ بذلك. ويجب أن يكون واضحاً في الأذهان أن المدقق غير مسئول عن ضمان مستقبل المنشأة وإستمراريتها أو عدم تصفيتهما، بل واجبه يتمثل في دق ناقوس الخطر إذا ما ظهرت في الأفق دلائل أو علامات تشير إلى وجود مشاكل تتعلق باستمرارية المنشأة وإحتمال تعرضها لمخاطر الانقضاء والتصفية (منصور رضا زكي، 2003). فتقرير المراجع يساعد على ترسيخ مصداقية البيانات المالية للمنشأة، ولا يُعتبر ضماناً لاستمراريتها مستقبلاً (يوسف محمود جربوع، د.س).

و على هذا الأساس فإن تحقيق فرض الإستمرارية من قبل مدقق الحسابات يمثل وسيلة للاطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة والمستفيدين منها في إتخاذ قراراتهم المختلفة حولها سواء المالية منها أو الاستثمارية.

فالمراجع الخارجي بصفته وكيل عن المساهمين، مسئول عن تقييم قدرة المؤسسة على الإستمرار في المستقبل والتأكد من المؤشرات الدالة على ذلك، ويرتبط ذلك بأحد معايير آداء مهنة المراجعة، وهو معيار العناية المهنية. أما إن ظهرت مؤشرات عدم القدرة على الإستمرار بعد عملية الفحص العادي وممارسة الحذر المهني فهو غير مسئول عن ذلك. فتقرير المراجع الخارجي يعتبر الوسيلة التي يدلي بها عن رأيه حول القوائم المالية للمؤسسة، ويتطلب منه ذلك ان يذكر ان تم اعداد تلك القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وانها نفس المبادئ التي طبقت في الفترة السابقة.

- أ. آثار فرض الإستمرارية على عملية التدقيق: هناك العديد من الآثار المترتبة على فرض الإستمرارية على عملية المراجعة وعلى التقرير النهائي للمراجع نلخصها في الآتي (سلمى محمد علي الطويل، 2013):
- ينفذ المدقق إجراءات المراجعة المصممة للحصول على أدلة الإثبات لتكوين أساس يبنى عليه رأيه في البيانات المالية، وعندما يثار شك يتعلق بفرض الإستمرارية، فإنه يكون من الضروري إتخاذ إجراءات إضافية أو تحديث المعلومات التي تم الحصول عليها سابقا؛
 - بعد تنفيذ الإجراءات التي تعتبر ضرورية، يؤكد المدقق فيما إذا كان الشك المثار حول فرض الإستمرارية قد أزيل بالشكل المرضي من عدمه، وفي حالة حصوله على أدلة إثبات كافية وملائمة وأن المنشأة قد طبقت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فيمكنه في هذه الحالة إصدار تقرير غير مقيد، وإن حدث عكس ذلك فيمكنه إصدار تقرير سلمي أو متحفظ حسب ما يراه مناسباً؛
 - إن مقدرة المنشأة على الإستمرارية في نشاطها يعتبر من الأهداف الرئيسية التي يجب أن يأخذها المدقق بعين الاعتبار عند اعداده خطة عملية التدقيق، وبصفة خاصة في المنشآت التي تعتمد على استخدام الحاسب الآلي في تشغيل البيانات المالية ففي بعض منها يمثل نظام التشغيل الالكتروني للبيانات دورا مكملًا لأنشطتها التي تمارسها، فقد يجد المدقق بعض الظواهر التي على أساسها تشير الى فشل النظام، ومن ثم يضطر المدقق إلى إعداد تقرير متحفظ حيث يوجد ما يُهدد إستمرارية المنشأة ؛
 - في حالة وجود شكوك جوهرية لدى المدقق حول قدرة المنشأة على الإستمرارية في نشاطها يترتب عليه تصميم اختبارات وجمع أدلة إثبات إضافية.

III. عرض تحليلي لمعيار التدقيق الدولي رقم 570 الخاص بالإستمرارية:

يُمثل هذا المعيار اطار عمل لدور ومسؤولية مُدقق الحسابات في الإبلاغ عن احتمال حدوث فشل مالي للمؤسسة المراد مراجعة حساباتها، وتحديد الاجراءات الارشادية الضرورية للتقرير عن ذلك.

1. هدف المعيار:

يهدف المعيار إلى توفير إرشادات حول مسؤولية مدقق الحسابات عند مراجعة البيانات المالية المتعلقة بملائمة فرض الإستمرارية للمؤسسة مستقبلا كأساس لإعداد البيانات المالية، وحدّد المعيار مجموعة من المؤشرات التي يجب على مدقق الحسابات مراعاتها، والتي تُساعده على إكتشاف حالات الشك حول إستمرار المؤسسة في نشاطها. فقد ارشد المعيار 570 المراجع حول التخطيط لعملية المراجعة، والاجراءات التي يجب عليه إتخاذها في حالة الشك في قدرة الشركة على الإستمرارية، ونوع التقرير الذي يمكن ان يصدره على ضوء النتائج التي توصل إليها. فالمعوقات التي تحول دون استمرارية المنشأة في مزاوله أعمالها تظهر تدريجيا، ولا توقفها عن النشاط بين عشية وضحاها وإنما تأخذ أحوالها بالتراجع والضعف لفترة من الزمن حتى تصل إلى وضع الخطر، سواء على إدارة المنشأة أو أهدافها أو نشاطها الرئيسي وغيرها، مما يستدعي التدخل لإتخاذ قرارات تصحيحية جريئة وحاسمة (العمودي احمد، 2001).



2. مؤشرات الاستمرارية حسب المعيار:

تتنوع ما بين مؤشرات مالية وتشغيلية ومؤشرات عامة أخرى.

1.2 مؤشرات مالية: تتلخص أهم المؤشرات المالية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم الإستمرارية فيما يلي (مصطفى فهمي الشيخ، 2008):

- زيادة المطلوبات المتداولة على الاصول المتداولة؛
- عدم امكانية سداد القروض طويلة الاجل أو جدولتها، أو الاعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الاجل لتمويل الاصول طويلة الاجل؛
- ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي؛
- تاخير توزيعات الأرباح أو توقفها؛
- عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها؛
- مواجهة صعوبات في تطبيق شروط اتفاقيات القروض؛
- عدم القدرة على تمويل مشاريع تطوير منتجات جديدة أو استثمارات ضرورية أخرى؛
- و يضاف الى ما سبق إصرار الموردين والدائنين على التعامل نقداً بدل الآجل، وهو مؤشر على ضعف السيولة لدى المنشأة، وضعف ثقة الموردين والدائنين فيها، ما يشير الى ضعف قدرة المنشأة على الإستمرار في عملها.

2.2 مؤشرات تشغيلية: تتعدد المؤشرات التشغيلية التي يجب على مدقق الحسابات أخذها بعين الاعتبار عند تقييم الإستمرارية نلخصها فيما يلي (سلمى محمد علي الطويل، 2013):

- فقدان إداريين قياديين بدون تعويضهم: عندما يستقيل بعض المدراء والمسيرين المهمين من المؤسسة، ولا تقدر على تعويضهم، فإن ذلك سيؤثر على استمرارية المنشأة في المستقبل المنظور، خاصة في حالة انتقال هؤلاء المسيرين الى منشآت أخرى منافسة.
- فقدان سوق رئيسي أو امتياز أو ترخيص أو مورد رئيسي: كأن تواجه المؤسسة مشاكل في تسويق إنتاجها بفعل المنافسة أو لقلة الجودة أو لنقص الكوادر المدربة التي تؤثر على تسويق المنتج، أو عدم وجود إدارة تعمل على دراسة رغبات المستهلكين، فجميع هذه الاسباب يكون لها أثر سلبي على استمرارية المؤسسة مستقبلاً.
- مصاعب عمالية أو نقص في تجهيزات مهمة: ان كثرة احتجاجات القوى العاملة بسبب الرواتب والإمتيازات أو من خلال النقابات العمالية التي تدافع عنها تشير الى عدم استقرار المؤسسة وان هناك شك حول استمراريته.

3.2 مؤشرات أخرى: إضافة إلى ما ذكر آنفاً، توجد مؤشرات أخرى بعلاقة بقدرة المؤسسة على الإستمرارية نذكر منها ما يلي (حسن دنيا زين العابدين حسن، 2003):

- عدم الاستجابة لمتطلبات رأس المال والأنظمة الحكومية الأخرى: أي عدم احترام النسب المتعارف عليها للحفاظ على التوازن بين مصادر التمويل الداخلي، والخارجي، فيختل التوازن بسبب زيادة حجم القروض وانخفاض رأسمال المدفوع، وذلك ما يهدد نجاح المؤسسة وإستمرارها؛



- إجراءات قانونية مؤجلة ضد المنشأة: ان الحجز مثلا على أصول المؤسسة أو إصدار احكام قضائية ضدها يؤدي إلى التزامات أو تعويضات قد لا تستطيع الوفاء بها، فهذا مؤشر على ضعف قدرة المنشأة على الإستمرارية في المستقبل، ويجب أخذه بعين الاعتبار من قبل المدقق؛
- تغيير في التشريعات أو سياسة الحكومة: يجب على المدقق متابعة أثر التغيرات في القوانين المتعلقة بإنتاج السلع والقوانين الخاصة باليد العاملة وإستيراد مستلزمات الإنتاج وغيرها، هل تؤثر بشكل أيجابي أم سلبي على نشاط المؤسسة.

3. الجهات المستفيدة من فرض الإستمرارية:

- تستفيد جهات عديدة من تقدير امكانية استمرار (أو عدم استمرار) المؤسسة مستقبلا، نوجزها فيما يلي:
- المستثمرون والمساهمون: حيث يهتمون بتقييم قدرة المؤسسات على الإستمرار، على أساس التمييز بين الاستثمارات المرغوب بها، والاستثمارات الواجب التخلص منها (الفاشلة أو المتجهة نحو الفشل) ؛
- البنوك و مؤسسات الإقراض: تهتم مؤسسات الإقراض بالسيولة في المؤسسة، لأنها مؤشر مهم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير، وبربحيتها و هيكلها المالي وسياساتها السابقة التي انتهجتها لمواجهة احتياجاتها المالية، و مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة (شعيب شنوف، 2007).
- الجهات الرسمية: تهتم بمعرفة قدرة المؤسسات على لتتمكن من التدخل في الوقت المناسب وتجنب حدوث الأزمات المالية أو تسريح للمستخدمين، ومن هذه الجهات وزارة الصناعة والتجارة، وهيئة الأوراق المالية ووزارة المالية؛
- مدققو الحسابات: تزود الدراسة ممارسي مهنة تدقيق الحسابات بإجراءات فعّالة، وتمكنهم من إنجاز عملية التدقيق بدقة أكثر من خلال الإطلاع على ما يمكن أن يثير شكوكهم، والإجراءات التي يجب إتخاذها في ظل هذه الشكوك؛
- ادارة المؤسسة: فتولي تقرير الإستمرارية أهمية خاصة حيث يرشدها الى مؤشرات الفشل المحتملة وكيفية التعامل مع أسبابه أو معالجتها.
- المحللين الماليين: فالحلل المالي هو مختص قد يكون شخصا طبيعيا او معنويا (مركز او مكتب)، يهتم بمتابعة قيم قطاع معين، أو مجموعة من القطاعات الاقتصادية، ويقوم بإعداد دراسات في ميدان البورصة (تقديم إرشادات في مجال توظيف الأموال، الاستثمار..... الخ) (خيسي شيحة، 2010).
- وعلى ضوء هذه المؤشرات، وتطبيقا لمعيار العناية المهنية، يجب على مدقق الحسابات أن يتحقق مما يلي:
- تحليل ومناقشة التدفقات النقدية والأرباح والتنبؤات الأخرى الملائمة مع ادارة الشركة؛
- دراسة الاحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية فيما يتعلق بتأثيرها على قدرة الشركة على الإستمرار في النشاط؛
- تحليل ومناقشة اخر مراكز مالية اعدتها الشركة خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية؛
- دراسة شروط السندات واتفاقيات القروض وتحديد ما اذا كان يوجد مخالفات لاي منها؛



- الإطلاع على محاضر اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الإدارة واللجان الأخرى الهامة للبحث عما يشير الى وجود صعوبات تتعلق بالإستمرارية؛
- الحصول على المعلومات من المستشار القانوني للشركة عن الموضوعات القانونية الهامة التي قد تؤثر على قدرة الشركة في الإستمرار في النشاط؛
- التأكد من وجود الترتيبات القانونية اللازمة للحصول على الدعم المالي أو استمراره من الاطراف المرتبطة؛
- دراسة موقف الشركة بخصوص التعاقدات محل التنفيذ والتسليم؛
- الحصول على تأكيدات مكتوبة من الادارة تتعلق بخطتها المستقبلية.

4. التنبؤ لتقدير إستمرارية او فشل المؤسسة:

تُعتبر الإستمرارية نقيض الفشل المالي، وقد إهتم بها مسيروا المؤسسات والمحلولون الماليون، وذلك لأثارها على الإقتصاد الوطني وعلى المجتمع ككل، حيث سعى العديد من الباحثين إلى تصميم نماذج كمية تساعد على التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه (امكانية عدم الإستمرار)، ومن ثم إتخاذ الاجراءات المناسبة لمعالجته في مراحله الأولى قبل أن تصل المؤسسة إلى مرحلة الإفلاس والتصفية. وتتضح أهمية التنبؤ في فرع المحاسبة الادارية بصفة خاصة حيث يتم الاعتماد على بيانات ماضية كأساس لتوفير معلومات مستقبلية وفقا لأساليب رياضية وإحصائية مناسبة (صباحي نوال، 2011).

1.4 مفهوم الفشل المالي: يشير الفشل المالي إلى عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المستحقة في مواعيدها المقررة، وهناك من يعرفه بأنه عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المالية التي بذمتها بالكامل، وبالتالي فهي في طريقها إلى الإفلاس والتصفية (وحيد رمو و يوسف عبد الرزاق، 2010). وترتبط بحالة الفشل المالي مجموعة من العلامات والمظاهر المالية وغير المالية منها ما يلي:

- الاختلال في الهيكل المالي للمؤسسة كزيادة القروض، خاصة القروض قصيرة الأجل؛
- عدم قدرة المؤسسة على مسايرة التطور التقني في مجال نشاطها، وإتباع الوسائل التقليدية في إنجاز مهامها التي قد تتصف بإنخفاض كفاءتها وفعاليتها في بعض الأحيان، خاصة في ظل ظروف المنافسة الشديدة. ؛
- ضعف الكفاءة في إدارة أنشطة المؤسسة؛
- ضعف الرقابة على رأس المال العامل، الأمر الذي يؤدي إلى الإرتفاع المستمر في بنود البضاعة والمدينين؛
- فشل المؤسسة في التعرف على الأنشطة المربحة؛
- التأخير في إعداد الحسابات الختامية؛
- التأخر في دفع الإلتزامات قصيرة الاجل المتعلقة بمستحقات الموردين، وأجور الموظفين وباقي الأطراف الأخرى مما قد يُعرض المؤسسة لمتابعات قضائية.

1.4 أهمية التنبؤ بالفشل المالي: يُولي المراجع الخارجي ومثله الإدارة المالية للمؤسسة أهمية كبيرة لموضوع التنبؤ بالفشل المالي، فالفشل تنجم عنه أضرار كبيرة للأطراف ذات المصلحة بنشاط المؤسسة، كما أن توقعه في الوقت



المناسب يحقق العديد من المزايا الإيجابية، حيث يمكن إتخاذ إجراءات لازمة لمعالجته في مراحله المبكرة وتجنب المؤسسة الوقوع في الإفلاس وتعرضها للتصفية.

2.4. بعض نماذج التنبؤ بالاستمرارية (الفشل المالي): توجد العديد من نماذج التنبؤ التي يمكن اتباعها للتأكد من مبدأ استمرار المؤسسة في الحياة الاقتصادية، وللتعرف على مدى قدرتها على مزاولة نشاطها في المستقبل. وقد أثبتت هذه النماذج قدرة تنبؤية عالية وذلك لاعتمادها على البيانات المالية لتقييم وضع المؤسسة مستقبلاً، وقد كانت هذه الدراسات مفيدة في كثير من الدول كأمريكا، كندا، بريطانيا وفرنسا. وأشارت إلى أن وضع نماذج تنبؤ بالفشل المالي خاصة بكل بيئة إقتصادية يُعتبر أفيد. وسنتناول في هذا المطلب النماذج التي تعتبر معطياتها قابلة للتطبيق والإسقاط على حالة شركة الاسمنت بسور الغزلان (scseg) بصفة خاصة، كنموذج kida ، نموذج Sherod.

أ. نموذج Kida : هو أحد النماذج المهمة المستخدمة في عملية التنبؤ بإستمرارية المؤسسات، وقد أثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية عالية بحالات الفشل وصلت إلى 95% (وليد ناجي الحياي، 2009)، وهذا قبل سنة من حدوث واقعة الفشل. ويقوم النموذج على خمس متغيرات من النسب المالية بأوزان ترجيحية مختلفة متعلقة بجوانب الأداء العادي للمؤسسة، والتي نجد فيها كل من الربحية والتمويل الخاص واحتياج رأس المال العامل والسيولة ودوران الأصول، حيث تتحدد قيمة مؤشر الإفلاس Z وفقاً للمعادلة الآتية:

$$Z = 1.0424 X1 + 0.42 X2 - 0.461 X3 - 0.463 X4 + 0.271 X5$$

حيث تشير $X1, X2, X3, X4, X5$ إلى ما يلي على الترتيب:

$X1$: صافي الربح بعد الضريبة والفائدة / مجموع الإلتزامات، $X2$: حقوق الملكية / مجموع الإلتزامات.
 $X3$: الموجودات السائلة / الإلتزامات المتداولة، $X4$: المبيعات / الموجودات، $X5$: الأصول النقدية/مجموع الموجودات. و وفقاً لهذا النموذج، إما أن تكون قيمة المتغير Z أكبر من الصفر ($Z > 0$)، وعليه فإن المؤسسة تكون قادرة على الإستمرار وفي حالة أمان، ولا خوف عليها من الفشل. أما إن كانت قيمة المتغير التابع Z أصغر من الصفر ($Z < 0$)، ويلاحظ أن النسبة المتعلقة بالربحية لها الوزن الترجيحي الأكبر، وذلك لكون هذا العنصر مهم في الفصل بين المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة، وهذا منطقي جداً، إذ أن مسعى المؤسسات الإقتصادية هو تحقيق الربح، وإن لم يتحقق هذا الهدف فإن ذلك يدل صراحة على أن المؤسسة فشلت في تغطية تكاليفها، ومن ثم فهي عاجزة عن سداد إلتزاماتها للآخرين، وقد تتعرض للإفلاس والتصفية.

ب. نموذج Sherod: يُعتبر هو الآخر من النماذج المهمة للتنبؤ بالفشل المالي، يهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما تقييم مخاطر الإئتمان والتنبؤ بالفشل المالي (وليد ناجي الحياي، 2009). فلغرض التأكد من إمكانية إستمرار المؤسسة في الحياة الإقتصادية ومعرفة مدى قدرتها على مزاولة نشاطها في المستقبل وأنها قادرة على تسديد إلتزاماتها من القروض البنكية في آجالها المحددة، فإن نموذج Sherod يتم الإعتماد عليه لتقييم ذلك، و تُكتب صيغته الرياضية كما يأتي:

$$Z = 17X1 + 9 X2 + 3.5 X3 + 20 X4 + 1.2 X5 + 0.1 X6 .$$



حيث X_i تدل على النسب المالية التي يقوم عليها النموذج، و هي كما يلي:

- X_1 : رأس المال العامل الخاص/ إجمالي الموجودات، X_2 : الأصول السائلة/ إجمالي الموجودات،
 X_3 : إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الموجودات، X_4 : صافي الربح قبل الضريبة/ إجمالي الموجودات،
 X_5 : إجمالي الموجودات/ إجمالي الإلتزامات، X_6 : إجمالي حقوق المساهمين/ الموجودات الثابتة.

ويلاحظ على هذا النموذج ما يلي:

- أن النسب المالية التي تختبر قدرة المؤسسة (كزبون للبنك) على السداد كانت أوزانها أكبر، وهي نسب السيولة ونسب الرفع المالي، لأن الغرض الأساسي للنموذج هو تحليل الائتمان، ومن ثم إثبات إمكانية استمرار المؤسسة طالبة القرض في نشاطها أو استعدادها لتسديد إلتزاماتها في مواعيدها المحددة؛

- إن مؤشر التنبؤ Z المستخدم في تصنيف المؤسسة طالبة الإقتراض يسير في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطرة، وهو سير منطقي، أي أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر دليل على جودة القرض وعلى قوة المركز المالي للمؤسسة، فالقرض يكون منخفض المخاطرة؛

- أما إذا انخفضت قيمة المؤشر Z ، فهذا يشير إلى عدم انطباق فرض الإستمرار على المؤسسة طالبة القرض، كما أن درجة المخاطرة فيها تكون عالية، وبالتالي فإن احتمال الفشل والإفلاس يكون مرتفعاً؛

- أما في حالة وجود قيمة للمؤشر Z غير معبرة (مشكوك)، فإنه يجب الأخذ بعين الإعتبار لأمر أخرى كسمعة المؤسسة في السوق، الظروف الإقتصادية العامة المحيطة بالمؤسسة، كفاءة الإطارات المسيرة بالمؤسسة، اتجاه ربحية المؤسسة في السنوات السابقة، واتجاه المؤشرات الأخرى ومقارنتها بالمعدلات المعيارية أو بمعدلات المؤسسات المماثلة لها في النشاط. ولغرض تقييم المخاطر الإئتمانية عند منح القروض للمؤسسات، يُستخدم هذا النموذج وتُقسم وفقه القروض إلى خمس فئات بحسب درجة المخاطرة كما يلي:

الجدول 01: " تصنيف الشركات حسب نموذج Sherod "

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة Z
الفئة الأولى	قروض ممتازة	$25 < Z$
الفئة الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$20 < Z < 25$
الفئة الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$5 < Z < 20$
الفئة الرابعة	قروض عالية المخاطرة	$-5 < Z < 5$
الفئة الخامسة	قروض ذات مخاطرة عالية جدا	$Z < -5$

المصدر: وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، 2009، ص255.

IV. تقدير استثمارية شركة الإسمت بسور الغزلان وفقا للنماذج السابقة:

لغرض الربط ما بين الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية وفرضية الاستثمارية ومن ثم تحديد نوع تقرير المراجع الخارجي تجاهها، تم اختيار شركة الاسمنت بسور الغزلان (SCSEG) كحالة وذلك للفترة 2012 إلى 2020.



1. تقديم مختصر لمؤسسة الدراسة (SCSEG):

تُعتبر شركة الإسمنت بسور الغزلان فرعاً من المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)، تأسست عام 1998م في شكل شركة ذات أسهم، برأس مالها قدره 1,9 مليار دج، وطاقتها الإنتاجية النظرية 01 مليون طن سنوياً، غير أنّ الشركة تمكنت من تجاوز هذه العتبة في سنة 2014 و أنتجت كمية فاقت 1,01 طن، كما انها متحصّلة على علامة (ISO 0009340).

2. البيانات المحاسبية للشركة ذات العلاقة بنماذج التنبؤ خلال الفترة (2012-2020):

نلخص البيانات المحاسبية للشركة التي لها علاقة بكل من نموذج Kida و Sherod في الجدولين الاتيين على الترتيب (المبالغ مقدرة ب دج).

الجدول 02: "البيانات اللازمة لنموذج Kida"

السنة	الربح بعد الضريبة و الفائدة	مجموع الالتزامات	حقوق الملكية	الموجودات السائلة	الالتزامات المتداولة	المبيعات	اجمالي الموجودات
2012	1355847 780.10	8369226 442.31	6320904 669.76	2777977 828.04	1396478 465.78	4387796 359.51	8369226 442.31
2013	8578649 85.54	8820795 530.33	6647116 605.89	2646133 553.44	1541491 133.47	4603205 563.99	8820795 530.33
2014	1893975 529.32	1044484 9118.49	8188859 215.23	3364802 270.58	1586346 472.97	5877819 732.91	1044484 9118.49
2015	0980862 969.42	1067173 2920.70	8599647 184.65	2874349 512.82	1416580 318.85	4932177 882.20	1067173 2920.70
2016	1594199 157.04	1177428 1373.65	9694492 481.03	3581995 486.67	1581186 314.28	6022388 020.17	1177428 1373.65
2017	1931330 528.38	1325843 5761.82	1102693 7656.69	4443626 820.27	1607774 370.70	6734358 537.65	1325843 5761.82
2018	1666259 770.76	1450030 5892.29	1204257 6196.01	5838587 031.63	1542115 447.90	6461257 026.30	1450030 5892.29
2019	1076124 870.31	1452582 1843.31	1247244 0666.72	4562395 355.30	1140100 091.93	4882210 789.50	1452582 1843.31
2020	1197924 469.31	1533635 2697.70	1324629 0136.03	4363471 012.68	1162236 243.46	4854874 397.70	1533635 2697.70

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثائق الشركة.



الجدول 03: "البيانات اللازمة لنموذج Sherod".

السنة	راس المال العامل الخاص	الربح قبل الضريبة	حقوق الملكية	الموجودات السائلة	الالتزامات المتداولة	الموجودات الثابتة	اجمالي الموجودات
2012	3585089 038,13	1717128 019.42	6320904 669.76	2777977 828.04	1396478 465.78	2735815 631.63	8369226 442.31
2013	3279500 799,75	1055490 564.65	6647116 605.89	2646133 553.44	1541491 133.47	3367615 806.14	8820795 530.33
2014	4097875 704,64	2486549 176.95	8188859 215.23	3364802 270.58	1586346 472.97	4090983 510.59	1044484 9118.49
2015	4204727 543,09	1314523 144.66	8599647 184.65	2874349 512.82	1416580 318.85	4394919 641.56	1067173 2920.70
2016	4503709 961.18	2007297 252.51	9694492 481.03	3581995 486.67	1581186 314.28	5190782 519.85	1177428 1373.65
2017	5612208 284.3	2360426 077.68	1102693 7656.69	4443626 820.27	1607774 370.70	5414729 372.39	1325843 5761.82
2018	6890422 932.02	2262092 786.08	1204257 6196.01	5838587 031.63	1542115 447.90	5152153 263.99	1450030 5892.29
2019	7013115 432.8	1336403 066.00	1247244 0666.72	4562395 355.30	1140100 091.93	5459325 233.92	1452582 1843.31
2020	7756198 321.17	1531703 917.04	1324629 0136.03	4363471 012.68	1162236 243.46	5490091 814.86	1533635 2697.70

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق الشركة.

3. النتائج التطبيقية لمؤسسة الدراسة حسب نماذج التنبؤ المتبعة:

نحدد النتائج التطبيقية للشركة اسقاطا الى نماذج التنبؤ المعروضة سابقا باتباع الخطوات الآتية:

- نحدد قيمة كل متغير X_i في كل نموذج على حدى من خلال معالجة البيانات المنقولة في الجدولين اعلاه، وقد تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الاتي:

الجدول 03: " قيم المتغيرات X_i للنموذجين "

X_6	X_5	X_4	X_3	X_2	X_1	
----	0.254	0.316	3.754	0.863	0.0781	نموذج Kida
2.412	7.33	0.099	0.863	0.284	0.5057	نموذج Sherod

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على النماذج السابقة.

- نحسب قيمة المؤشر Z في كل نموذج: و قد وجدنا النتائج المبينة في الجدول الموالي:



الجدول 04: " قيم المؤشرات Zi للنموذجين "

Z _I (المرجعية)	Z (الشركة)	
00	1.356	نموذج Kida
25 < Z	25.19	نموذج Sherod

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على النماذج السابقة.

4. تحليل النتائج:

نلاحظ في الجدول (04) ان قيمة Z (الشركة) وفقا لنموذج Sherod توافق الفئة الاولى لتصنيف الشركات و التي تتميز بانها ذات ملاءة ائتمانية عالية، و السبب في ذلك يرجع الى كونها تعتمد على القروض المصرفية لكنها تحقق بالمقابل ارباحا تسمح لها بدفع التزاماتها في وقتها المحدد. اما حسب نموذج Kida فهو يشير الى ان الشركة غير معرضة للفشل و ان ادائها جيد.

5. توقع نوع تقرير مراجع الحسابات حول الشركة:

على ضوء النتائج المتوصل اليها فان المراجع الخارجي يجد نفسه غير ملزم بالقيام باجراءات اضافية اخرى (حسب المعيار الدولي للمراجعة رقم 570)، فكلما النموذجين يدلان على ان المؤسسة قادرة على الاستمرار في المستقبل القريب، و يكفي التأكيد من المؤشرات المالية والتشغيلية الاساسية حول الشركة، و اذا رجح رأيه على أساس نتائج نموذج Sherod فانه يمكنه اعداد تقرير دون تحفظ حول استمرارية الشركة.

الخاتمة:

تعتبر الإستمرارية هدفا أساسيا للمؤسسة الاقتصادية، وهي اشارة مهمة للحكم على مستوى ادائها في قطاع نشاطها، وتساعد المعلومات المحاسبية من خلال خاصيتها التنبؤية على اجراء عملية تقييم منتظمة لمدى قدرة المؤسسة على الإستمرار (أو الفشل) في المستقبل، أي تحقيق فرض الإستمرارية، وذلك بمقارنة نتائجها المحققة مع اهداف مسطرة أو معايير محددة مسبقا، فالإستمرارية تعكس مدى تمتع المؤسسة بهامش أمان وانها في منأى عن الإفلاس، وان مؤشرات المالية والتشغيلية تدل على انها في وضع مالي مريح و قادرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة والطويل الاجل. ومن زاوية المراجعة الخارجية فان ارشادات المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 توجب على مراجع الحسابات ان يشير الى امكانية هذه الإستمرارية في تقريره، وهو ما يحقق خدمة لكل الاطراف ذوي المصلحة بالمؤسسة. وتستعمل نماذج التنبؤ بالفشل المالي لهذا الغرض، وهي ذات قيمة تنبؤية عالية، حيث نجد من أهمها نموذج Kida ونموذج Sherod.

وفيما يتعلق بالشركة موضوع الدراسة (Scseg)، ومن خلال الاعتماد على الخاصية التنبؤية لمعلوماتها المحاسبية والموظفة ضمن نماذج التنبؤ لكل من Kida و Sherod فان نتائجها مطمئنة، وأن اشارات استمرارها في المستقبل



مؤكدة، ولا تواجهها صعوبات مالية في المستقبل القريب، وهذا ما يجعل مراجع الحسابات الخارجي يعد تقريراً دون تحفظ حول موضوع استمراريته.

- النتائج: تلخص أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- أن استمرار المؤسسة في قطاعها يدل على قوة أدائها، ويجب مراقبة ذلك بصفة منتظمة بالاعتماد على معايير ملائمة لذلك.

- من علامات عدم قدرة المؤسسة على الإستمرار في المستقبل وفشلها المحتمل هو وجود اختلالات في هيكلها المالي واختلالات في مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل واختلالات في السيولة؛

- تقوم نماذج التنبؤ بالفشل المالي على أساس الخاصية التنبؤية للمعلومات المحاسبية، وهي بذلك تستخدم كاداة لتحقيق فرض الإستمرارية حسب معيار التدقيق الدولي 570 وأنها نماذج ذات قدرة تنبؤية عالية؛

- تعزز معرفة المؤشرات المالية والتشغيلية من قبل المراجع الخارجي على تأكيده استمرار المؤسسة في نشاطها في المستقبل أو تعرضها لصعوبات مختلفة؛

- حققت شركة الاسمنت بسورالغزلان وفقاً لنماذج التنبؤ لKida و Sherod نتائجاً مرضية، و ان هذا يؤكد فعالية قرارات ادارتها المالية و الاستثمارية التي اتخذتها ؛

-الإقتراحات: يمكن أن نقترح ما يلي:

- إستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في توقع استمرارية المؤسسات وفي تقييم أدائها المالي ، فهي ذات قيمة تنبؤية عالية؛

- الإلتزام بتطبيق المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 من طرف المراجع الخارجي لما يقدمه له من ارشادات اضافية في حالة المؤسسات المهددة بالاستمرار او التوقف عن النشاط؛

- السعي نحو بناء نموذج تنبؤ بالفشل المالي ملائم للبيئة الجزائرية يمكن تطبيقه على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لإتخاذ الاجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

قائمة المراجع:

- الخدّاش حسام الدين مصطفى. (2010). اصول المحاسبة المالية (الإصدار ط7). عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع.
- العمودي احمد. (2001). رسالة ماجستير. دور المدقق الخارجي في تقييم القدرة على الاستمرارية في الشركات المساهمة اليمنية، ص41. جامعة آل البيت، الاردن.
- حسن دنيا زين العابدين حسن. (2003). رسالة ماجستير. دور مراقب الحسابات في تحديد و تقييم عوارض استمرارية المنشأة في ضوء معايير المراجعة المرتبطة، ص50. جامعة قناة السويس، مصر.



- حواس صلاح. (2008). اطروحة دكتوراة. التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية، ص05. جامعة الجزائر، الجزائر.
- خميسي شيحة. (2010). التسيير المالي للمؤسسة. الجزائر: دار هومة للنشر.
- خيرت ضيف، و اخرون. (1981). المحاسبة المالية. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.
- رضوان حلوة حنان، و اخرون. (2004). اسس المحاسبة المالية. عمان، الاردن: دار حامد للنشر.
- زياد هاشم السقا. (2011). نظام المعلومات المحاسبية (الإصدار ط2). الموصل، العراق: الطارق للنشر و التوزيع.
- سفير محمد. (2008). رسالة ماجستير. الافصح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية-حالة الجزائر، ص28. جامعة الجزائر، الجزائر.
- سلمى محمد علي الطويل. (بلا تاريخ).
- سلمى محمد علي الطويل. (2013). رسالة ماجستير. اثر المعلومات غير المالية و المرحلة العمرية للمنشأة في تدعيم قرار المدقق عند تقييم القدرة على الاستمرارية، ص ص32-33. جامعة غزة الاسلامية، فلسطين.
- شعيب شنوف. (2007). محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية. الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية بوداود.
- صبايحي نوال. (2011). رسالة ماجستير. الافصح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية و اثره على جودة المعلومة، ص09. جامعة الجزائر3، الجزائر.
- صلاح الدين مبارك. (2005). اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الادارية. الاسكندرية، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- مصطفى فهمي الشيخ. (2008). التحليل المالي (الإصدار ط1). رام الله، فلسطين.
- مطر محمد. (2007). مبادئ المحاسبة المالية-الدورة المحاسبية (الإصدار ط4، المجلد 1). عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
- منصور رضا زكي. (2003). رسالة ماجستير. اثر المعلومات غير المالية و المرحلة العمرية للمنشأة على قرار المراجع عند تقييم الاستمرارية، ص07. جامعة القاهرة، مصر.
- وحيد رمو، و يوسف عبد الرزاق. (2010). استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة -دراسة عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية. مجلة تنمية الرافدين، 32(100)، الصفحات ص ص9-29.
- وصفي عبد الفتاح ابو المكارم. (2004). دراسات متقدمة في المحاسبة المالية. الاسكندرية، مصر: الجامعة الجديدة.
- وليد ناجي الحياي. (2009). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. عمان، الاردن: دار اثراء للنشر و التوزيع.

- يوسف محمود جربوع. (د س). مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية (الإصدار ط1). غزة، فلسطين.

الملاحق:

الملحق 01: جانب الأصول لميزانية 2019

COMPTENRE SOUP EL GHOLANE			
DIRECTION DES FINANCES SERVICE COMPTABILITE GENERALE			
N° D'IDENTIFICATION: 00000201008			
EXERCICE FINANCIER: 1/01/2019 - 31/12/2019			
PERIODE DU: 01/01/2019 AU: 31/12/2019			
BILAN (ACTIF)			
LIBELLE	NOTE	DEBIT	CREDIT NET
ACTIF NON COURANT			
Etat d'acquisition goodwill positif ou n			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles			
Terres			
Batiments			
Autres immobilisations corporelles			
Immobilisations en cours			
Immobilisations financieres			
Immobilisations seculaires			
Titres mis en equivalents			
Autres participations de coentreprise et filiales			
Autres titres immobilises			
Prests et autres actifs financiers non courants			
Impots differes actif			
ACTIF COURANT			
ACTIF COURANT			
Stocks et avances			
Crediteurs et impôts passifs			
Cash			
Autres detentions			
Impots et avances			
Autres creances et autres actifs courants			
Disponibilites et avances			
Provisions et autres actifs financiers courants			
Trésorerie			
TOTAL ACTIF COURANT			
TOTAL GENERAL ACTIF			



الملحق 02: جانب الخصوم لميزانية 2019

CIMENTERIE SOUR EL GHOZLANE
DIRECTION DES FINANCES SERVICE COMPTABILITE GENERAL
N° D'IDENTIFICATION: 099810028210584

EDITION DU: 17/03/2021 10: 1
EXERCICE: 01/01/19 31/12/19
PERIODE DU: 01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE 2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1 900 000 000,00	1 900 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	9 491 315 796,01	8 518 362 656,69
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1 078 124 870,71	1 666 259 770,76
Autres capitaux propres - Report à nouveau	5 000 000,00	-42 046 231,44
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	12 472 440 666,72	12 942 676 196,01
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)	6 523 333,34	1 116 250,00
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	906 757 751,32	914 497 998,38
TOTAL II	913 281 084,66	915 614 248,38
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	445 043 713,55	239 709 918,63
Impôts	331 686 586,30	621 340 162,19
Autres dettes	363 369 792,08	681 065 367,08
Trésorerie passif		
TOTAL III	1 140 100 091,93	1 542 115 447,90
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	14 525 821 843,31	14 500 305 892,29



الملحق 03: جدول النتائج حسب الطبيعة لسنة 2019

CIMENTERIE SOUR EL GHOZLANE
DIRECTION DES FINANCES SERVICE COMPTABILITE GENERAL
N° D'IDENTIFICATION: 096810028210584

EDITION DU: 17/03/2021 10: 4
EXERCICE: 01/01/19 31/12/19
PERIODE DU: 01/01/19 AU 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE 2019	2018
Ventes et produits annexes	4 882 210 798,50	6 461 257 026,30
Variation stocks produits finis et en cours	236 731 686,47	-32 766 972,37
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	5 118 942 484,97	6 428 490 053,93
Achats consommés	-1 751 060 236,01	-1 628 193 777,23
Services extérieurs et autres consommations	-875 314 038,20	-780 857 087,60
II-CONSUMATION DE L'EXERCICE	-2 626 374 274,21	-2 409 050 864,83
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	2 492 568 210,76	4 019 439 189,10
Charges de personnel	-672 314 652,23	-667 156 570,31
Impôts, taxes et versements assimilés	-104 562 016,40	-150 423 040,99
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 715 691 542,13	3 001 859 577,80
Autres produits opérationnels	147 028 750,40	50 184 551,34
Autres charges opérationnelles	-9 297 002,68	-24 128 357,82
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-581 403 892,35	-816 462 052,34
Reprise sur pertes de valeur et provisions	64 383 638,50	35 867 743,85
V- RESULTAT OPERATIONNEL	1 238 403 596,00	2 247 121 462,83
Produits financiers	45 329 875,89	16 697 860,82
Charges financières	-462 334,65	-1 726 537,57
VI-RESULTAT FINANCIER	44 867 541,24	14 971 323,25
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	1 283 270 897,24	2 262 092 786,08
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-217 497 337,51	-408 400 093,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	-17 648 399,02	2 567 077,68
participation travailleurs	-70 000 000,00	-100 000 000,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	8 375 665 748,76	9 531 649 870,76
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-4 299 569 575,06	-4 864 780 438,19
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	4 076 096 173,70	4 666 869 432,57
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4 076 096 173,70	4 666 869 432,57